ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
Asst. Lect. Mohammed Oudah Dagher
Email: Mohammed.udah2201p@coart.uobaghdad.edu.iq

Dr. Nebras Adnan
Email: Nebras.adnan@coart.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Development Gap, Alternative Energy

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 20 Feb 2025
Accepted 19 Mar2025
Available online 1 Apr2025

The Development Gap Between Iraqi Provinces and Its Impact on the Trend Toward Alternative Energy

A B S T R A C T

The development gap between Iraqi governorates can be attributed to previous government policies that created divisions within Iraqi society. These policies often led to disparities based on loyalty to the former regime or sectarian affiliations. Iraq, as is well known, is a country that is rich in natural resources and is considered a middle-income nation. However, the standard of living has declined over the past few decades, from the late 20th century to the present, due to the neglect of economic and social investment and the diversion of individuals toward militarizing society.

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.4171

الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية واثرها في التوجه نحو الطاقة البديلة

م.م محمد عودة داغر جامعة بغداد / كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع
أ.د. نبراس عدنان جامعة بغداد / كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

الملخص :

ان سبب الفجوة التنموية بين المحافظات يرجع الى السياسات الحكومية السابقة ؛ فقد عملت الحكومات السابقة على التفرقة بين شرائح المجتمع العراقي وغالبا ما يكون هذا التفريق بسبب الولاء للسلطة السابقة او يكون حسب المذهب ، فالعراق وكما هو معروف بلد غني بموارده الطبيعية وهو من البلدان متوسطة الدخل لكن مستوى المعيشة فيه تراجع في العقود الاخيرة من القرن الماضي الى وقتنا الحاضر وذلك بسبب اهمال الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي وتوجيه الافراد نحو عسكرة المجتمع .

الكلمات المفتاحية : الفجوة التنموية, الطاقة البديلة

مقدمة:

تنشأ الفجوة التنموية نتيجة الفوارق بين الطبقات ويلعب الانشغال بالصراع دورا كبيرا فيها والعراق على طول تاريخه يعيش حالة صراع ولم يشهد الاستقرار الدائم الا في فترات قصيرة نسبيا فهناك بعض المصادر توكد انه لم يكن بلدا واحدا وانما قوميات متعددة ، كل قومية تفرض رايها على القوميات الاخرى وتعتقد أنها على الصواب وغيرها على الخطأ فضلا عن مستوى الحرمان الذي تعيشه المدن العراقية يظهران مستوى الحرمان والفقر تراكميا كما ان السياسات الحكومية عمقت هذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة :

ان الفجوة التنموية التي تعيشها المدن العراقية في الوقت الحاضر ترجع جذورها الى العهود السابقة من الحكومات التي حكمت العراق وما مارسته من سياسات تمييز عنصرية بين افراد المجتمع العراقي راجعة على اساس الانتماء العرقي والمذهبي لذلك فالفجوة الحالية قديمة ولا يمكن القضاء عليها بسهولة ، فالإمر يحتاج الى خطط وسياسات حكومية متتابعة من اجل القضاء على الفقر وسوف نحاول الاجابة على بعض التساؤلات .

1- هل تؤثر الفجوة التنموية بين المحافظات في التوجه نحو الطاقة البديلة ؟
2- ما هي الاسباب التي ادت الى حدوث الفجوة التنموية بين المحافظات ؟
3- هل تسعى الحكومات للقضاء على الفجوة التنموية ؟

اهمية الدراسة :

للدراسة اهمية كبيرة ؛ لأنها تظهر اهمية مشكلة من مشكلات المجتمع العراقي الازلية التي لم تحظ بالاهتمام الجاد من قبل الحكومات السابقة لكن بعد عام 2003 تغير الوضع قليلا نحو الافضل بسبب تغير نظام الحكم من الدكتاتوري الى النظام الديمقراطي التعددي .

واقع التنمية المستدامة في العراق:

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ان التنمية المســـتدامة تحتاج الى دعم مادي ومعنوي ؛ لذلك فالطاقة البديلة تعد البديل الناجح للطاقة التقليدية ؛ وذلك لأنها لا تترك اثرا سلبيا على البيئة في اثناء الاستخدام واحيانا تحدث بعض الاستثناءات جراء الاســتخدام الواســع فتنتج جراء ذلك تلوثا للبيئة ؛ فالعديد من الدول ســارعت في التوجه نحوها خلال العمل المســتمر في عقد المؤتمرات والندوات وتسـليط الضــوء عليها من قبل الاعلام العالمي والحث على التوجيه المجتمعي نحوها ، فالعراق كذلك يحاول ان يضع يده على بعض الاهداف والمؤشرات المستدامة التي تصب في الصـالح العام من طريق سـن القوانين والتشـريعات وتحريك الادوات الصـحيحة لتحقيق التنمية المسـتدامة .(العطافي, الجنديل , 2020: 7) لكن العقبة الرئيسية التي تقف في وجه العراق هي انعدام الاستقرار السياسي وهشاشة الوضع الامني على طول تاريخه.

وتؤكد الدراســات على ان الصــراع الطائفي كان موجودا في العراق منذ العهد العباســي ؛ فقد كانت تحدث المعارك الطائفية بين المحلات السـنية والشـيعية ، ويسـقط فيها كثير من القتلى لكن الصـراع بلغ اوجَّه عندما حدث تنازع على العراق بين الدولتين الصــفوية والعثمانية ويرى الدكتور علي الوردي ان محاولة تشـكيل الهوية العراقية عام 1920 اختلط الوعي الجديد بالوعي القديم ؛ فقد اديرت الدولة من قبل اقلية طائفية حاولت فرض ثقافتها على الجماعات الاجتماعية الاخرى التي تشــكل الغالبية باللجوء الى اســاليب التهميش والقهر كما ان عمليات الدمج السياسـي للجماعات الاجتماعية في العراق حصـلت من طريق القمع ؛ ففرضـت هيمنة الاقلية على حســاب الاكثرية ومن الواضــح ان عمليات الوحدة الســياســية واجهت عقبات في غاية الصعوبة (وتوت , 2008 : 35 , 87) ان هذا القمع الذي تتعرض اليه شريحة معينة من المجتمع قد يشكل تحديا بوجه اقامة المشاريع الخدمية والاهتمام بعسكرة المجتمع بشكل اكثر من الخدمات كما هو حال المجتمع العراقي حتى وقت قريب وما زالت اثاره الى الان يعاني منها المجتمع العراقي وقد ترتبط بالصراع الخارجي

كما ان الصـراع يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنشـئة الاجتماعية والتنشـئة الاجتماعية العراقية تحث على العنف ، خاصــة العنف ضــد المرآة الذي ينعكس تأثيره على الحياة الاجتماعية بأكملها ، فالعنف ضــد المرأة هو اشـهر انواع العنف البشـري واكثرها خطورة وآثاره تظهر بشـكل ملموس على اسـتقرار المجتمع وانعكاسـاته سـلبية على الافراد ؛ لأن المرأة نصـف المجتمع وهي مسـؤولة عن تربية الابناء الامر الذي يؤثر ســلبا في ســلوكيات الافراد داخل المجتمع فالمرأة تمارس دورها في بناء المجتمع وتطويره بالمشــاركة في مختلف الانشـطة الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية والثقافية التي يشـهدها المجتمع بحسـب درجة تطوره ورقيه ، فالأسرة وما تنطوي عليه من علاقات واعتمادها على اساليب العنف والشدة في الحياة العامة .(علي , 2025 : ص2 , 7)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وتشـير الدراسـات الى ان نمو الجزء الشـيعي من طبقة التجار كان بعد هجرة التجار اليهود وتمثل الحال في ثراء العديد من شيوخ القبائل المالكين للأراضي في ظل العهد الملكي (1921- 1958) على حساب ابناء القبيلة البسـطاء لكن في الوقت نفسـه هناك العديد من المواقف التي وحدت المجتمع العراقي منها ثورة العشـرين و ثورة 1958 والحرب العراقية الايرانية وربما حتى ازمة 1990 كلها مواقف أسـهمت في التلاحم الوطني ؛ فالعراق سـابقا في ايام العهد الملكي يقسـم تقريبا الى ثلاث مناطق دينية رئيسـية هي جنوب بغداد المتمثلة بموطن الشـيعة والثانية وديان الفرات التي يسـكنها العرب شـمال بغداد ووديان دجلة بين بغداد والموصـل وهي كلها سـنية والثالثة جبال شـمال العراق وهم اكراد سـنة حتى مطلع القرن العشـرين لم يكن العراقيون يشكلون شعبا واحدا او جماعة سياسية واحدة حتى ان الاسلام في العراق شكل قوة فصل اكثر منه قوة دمج ، وهو ما تبدى بالانشـقاق الحاد بين شـرائح المجتمع العراقي (النقاش 2006 : 51 , 57) وقد شـهد العراق عبر تاريخه الطويل كثيرا من الحكام ، كانت السـمة البارزة لسـياسـتهم قد تميزت اغلبها بممارسـات اسـتبدادية واعمال عنف عبرت عن رغبات هؤلاء الحكام، الامر الذي ادى الى ظهور طغاة مسـتبدين لا يسـمحون بشـخص يعارضـهم ، فاغلب انظمة الحكم العراقية السـابقة خالية من الديمقراطية وسـيادة سـلوك العصـبية الضـيقة المنسـبة للقبيلة او الطائفة او المنطقة لتصـل الى فئوية ضـيقة لذلك هيمنت شـرائح طائفية وعائلية على حساب الباقين (نواف ص 111(

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ويؤكد فالح عبد الجبار انه لا يوجد في العراق شـعب عراقي واحد ، بل توجد تكتلات بشـرية خيالية خالية من اي فكرة وطنية متشبعة بتقاليد واباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء ميالون للفوضى مسـتعدون دائما للانتفاض على اي حكومة كانت وقد اتصـفت عمليات التوحيد في بناء الامة العراقية باتباع سياسات تكامل طوعية ودمج قسرية تسري من خلال المؤسسات والمنظمات الوطنية مثل المدارس والجيش ومجلس الاعيان والادارة الحكومية وقد عملت الشـبكات الحديثة للاتصـال والطرق والسـكك الحديدية في تقليص العزلة بين المجموعات الحضرية والريفية وفي داخل هذه المدن شرعت الخطوط الفاصلة بين الاحياء المغلقة بالتلاشـي وبدأت احياء جديدة قائمة على المهن الحديثة والمكانة الاجتماعية ومع الوقت بدأت القبائل تستقر وعقدت الاتحادات القبلية ولكن بسبب النزاعات القائمة على الماء والارض تفككت هذه الدويلات بسبب تحول شيوخ القبائل الى ملاك الاراضي ؛ إذ قامت الحكومة بصفتها مالكة للأراض والموارد الطبيعية بتوزيع الاراضـي على كبار الملاك من الشـيوخ والقيادة العليا للجيش لكي تخلق قاعدة اجتماعية مؤيدة للدولة وقد لجأت الدولة المركزية الى اسـتخدام الاجراءات القسـرية ضـد المتمردين من الاكراد والشـيعة في الجنوب وكانت مرحلة الدمج التي ميزت عشـرينات وثلاثينات القرن العشـرين لكن خلال الاربعينات والخمسـينات تعزز التكامل من خلال اللجوء الى الاجراءات الاقتصـادية والسياسية الاقل قسوة والاكثر اتصـافا بالسلم ولم

تقتصـــر عملياتها على الاخذ بعين الحســبان تحقيق مســاواة مناطقية ، بل تحقيق توازن اثني وطائفي ليشــمل الاكراد والعرب الشيعة والعرب السنة والمسيحيين ان الاليات موجهة لتحقيق اندماج وطني شامل باستثناء الاشوريين واليهود 1948- 1949 . (عبد الجبار 2010: 86 , 88)

وتؤكد الشواهد التاريخية ان بناء المجتمع العراقي يتصف بالجمود والتخلف بسبب المرحلة التاريخية التي مر بها العراق خلال عهود الاقطاع والاستبداد وبسبب سوء الاوضاع العامة في البلاد .(الحسن 1980: 59) كما ان التخلف يشمل حتى العلاقات الدولية ونتج عنه مشكلات كبرى يعاني منها المجتمع العراقي مثل الفســاد الاداري والمالي والاســتبداد والظلم والعنف والبطالة والاحتكار كلها مشــكلات اثقلت كاهل المجتمع لسنوات الامر الذي زاد من الفجوة التنموية في المجتمع.

المساواة في توزيع الثروات الطبيعية :

ان الثقافة العراقية منقسـمة بسـبب تعدد القوميات والطوائف والاحزاب السـياسـية فضـلا عن التدخل الخارجي فبعد تأســيس الدولة العراقية عام 1920 اثبتت الشــواهد التاريخية على ضــعف الدولة في تطبيق المســاواة بين الافراد والجماعات العراقية وتأمين المشــاركة الديمقراطية فالتفريق قد ابتلى فيه العراق فكل طرف يعتقد انه على صـواب وان غيره على خطأ ، وكل طائفة تعمل لصـالح المجتمع مما ادى بكل طائفة ان تستبعد وتغيب الطائفة الاخرى الامر الذي ادى الى اضعاف المجتمع العراقي ، فكلما يشهد المجتمع العراقي استقرارا يحدث ما يهز هذا الاستقرار باستخدام العنف ضد المكونات الاخرى ، وهذا العنف غير مشروع كونه يهدف الى التخلص من الطرف الاخر باستخدام القوة ، وبهذا يخرج عن القيم والمعايير الانسانية وكذلك يخرج عن معايير الضــبط الاجتماعي ، ولا ينكر احد اهمية الأمن في التوجه نحو التنمية، فالعراق يعاني من العديد من التحديات كما ان الواقع العراقي يبين ان انعدام الامن فرض قيوده على التنمية من خلال عواملها المقررة لطبيعة العنف ، فوسائل العنف متوفرة بعدة إشكال من اسلحة ومعدات كما ان ارادة تنفيذ العنف داخليا موجودة بســبب التهميش والتفاوت في توزيع الثروات في البلد وكذلك عدم اســتثمار المســتلزمات المادية والطبيعية المتوفرة .(جاسم 2012 : 108 , 200)

كما ان ســياســات الدولة ســابقا تركز في جانب الاهتمام بالبنى الاســاســية والخدمات في بعض المدن الرئيسية اكثر من غيرهم مثل بغداد والبصرة والموصل ، فقد حظيت بغداد بـ

(29.6 %)من اجمالي التخصـيصـات الاستثمارية السنوية للمحافظات كافة للحقبة من 1981-1990 تليها البصـرة (13.3 %) والانبار (12.1%) ونينوى (10.7%) اما سـائر المحافظات فتراوحت حصـتها بين (1.1 %) و (6.8 %) وهذا يعني ان 65.7% من اجمالي التخصصات تركزت في اربع محافظات فقط بينما توزع الثلث الباقي منها على 14 محافظة .(عبد اللطيف 2001: 179)

ان هذا الحرمان والفقر يشكل اهم التحديات التي رافقت المسيرة التنموية في العراق في العقود الثلاث الاخيرة ، وباتت تضرب البنى والمؤسسات وتهدد النسيج الاجتماعي وآليات تماسكه كما ان الاهتمام بهذه المشكلة لم يأخذ المساحة المناسبة في الجهد التنموي بسبب طبيعة الاوضاع والسياسات والمتغيرات التي شهدها المجتمع العراقي في العقود المنصرمة لكن في عقد السبعينات من القرن الماضي شهد العراق استقرارا نسبيا ، وبعدها داهمت بناه المؤسسية واوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بعد دخول العراق في العديد من الحروب وما تلاها من ازمات تركت اثارا بنيوية على مجمل الاوضاع في العراق(خطة التنمية من 2010 – 2014 ص 146)

ان هذه الازمات ادت دورها في انتشار ظاهرة الحرمان بشريا وجغرافيا ؛ ففي السبعينات اسهم النفط في تعاظم التنمية لكن سرعان ما تبدد خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية وضاعت معه ثمار التنمية وفي عقد التسعينات مع بداية حرب الخليج وما تلاها من حصار اقتصادي و ازمات ، وقد رافقها الفساد الاداري الذي عمل على تعثر التنمية المستدامة وحرمان فئات اجتماعية متعددة من الحصول على فرص العمل والعيش الكريم.(كاظم 1997 : 13) ، الامر الذي نعاني منه الى يومنا هذا بسبب الوضع الاقتصادي الهش الذي يعاني منه البلد وتعاني منه اغلب شرائح المجتمع ذات الوضع المتأرجح على حافة الهاوية من الفقر ، وهذا قد يكون سببا مباشرا في هشاشة الوضع الامني ؛ لأنه في كثير من الأحيان يكون الفقر سببا في انعدام الاستقرار الامني للبلد . كما ان هناك تأثيرا متبادلا بين حالة انعدام الاستقرار والفساد الاداري (sheryle w·gary p·9 : 1998)ففي كثير من الاحيان تحدث جرائم النصب والاحتيال بسبب هشاشة الوضع الامني فضلا عن حدوث الجرائم الاخرى مثل الاجرام والسرقة والسطو المسلح ، وكل انواع الجرائم التي يعاقب عليها القانون ممكن ان تحدث بسبب انعدام الاستقرار الامني ؛ لأن الامن يعد عاملا رئيسا في حفظ حقوق الافراد داخل المجتمع كما ان انعدام الاستقرار السياسي يؤثر في التوجه نحو الخدمات الاخرى ، ومن ضمن هذه الخدمات اقتناء الطاقة البديلة التي حاول العراق اقتناؤها منذ بداية ثمانينات القرن الماضي لكن بسبب اندلاع الحرب العراقية الايرانية وما تلاها من ازمات توقف العمل على انشاء مشاريعها.

التوجه العراقي نحو الطاقة البديلة:

ان التوجه الحكومي في مشاريع الطاقة البديلة كان منذ القرن الماضي ففي عام 1981 اقيم اول مركز لأبحاث الطاقة المتجددة في الشرق الاوسط في العراق و اول بناية انجزت عام 1984 تعمل بالطاقة الشمسية بمساحة 6361، وكذلك شقق ابي نؤاس ؛ إذ تضمن المشروع 278 وحدة سكنية تعمل بالطاقة الشمسية ومنطقة المحيط في الكاظمية ، وكذلك كان هناك توجيه نحو صناعة الالواح الشمسية خاصة ان محافظة الانبار تتميز بوجود عناصر السليكا التي تدخل في صناعتها لكن بسبب الحرب العراقية الايرانية وما

تلاها من ازمات وحروب حالت دون استمرارية نهج التنمية المستدامة ولا يخفى على احد ان العراق يعد من الدول الغنية بمواردها الطبيعية والبشـــرية التي تفتقر اليها الكثير من الدول التي في الحقيقة افضـــل منه في الوقت الحاضـر لكنه يحتاج الى توجيه من قبل السياسـات الحكومية ، وكذلك يحتاج الى الابتعاد عن الحروب والنزاعات.

فالعراق بلد غني بالموارد النفطية لكن مع ذلك فالدخل فيه متدنٍّ مقارنة بالبلدان النفطية المجاورة ؛ اذ تبلغ نسبة الفقر فيه 23% ، فعلى الرغم من صعوبة قياس اعباء الفقر الا ان المؤشرات المتوفرة تعكس انتشار الفقر في الريف وان الظروف الاجتماعية السـائدة في العراق في الوقت الحاضـر تنذر بدفع المزيد من الافراد نحو الفقر وان قياس حد الفقر بالدولار يؤدي الى نتائج مضـللة لا تكشـف عن حقيقة مسـتوى الفقر والتفاوت في الـدخول ، وتعود هذه الفجوة في توزيع الـدخول الى التفـاوت في توزيع الـدخـل الكلي العـائـد الى اغنى المجموعات وافقرها .(الجهاز المركزي للإحصاء هيئة اقليم كردستان 2010 : 62 (

فالعراق وكما هو معروف بلد غني بموارده الطبيعية وهو من البلدان متوســـطة الدخل لكن مســـتوى المعيشـة فيه تراجع في العقود الاخيرة من القرن الماضـي الى وقتنا الحاضـر ، وذلك بسـبب اهمال الاسـتثمار الاقتصـادي والاجتماعي وتوجيه الافراد نحو عسـكرة المجتمع خاصـة ان الشـخصـية العراقية تتميز بميزة تميزها عن غيرها ، وهي الغيرة المفرطة التي تدفع الفرد الى التوجه نحو الدفاع عن الاخرين وهو لا يهتم بماله ولا بروحه بقدر ما يهتم بالدفاع عن مصـــالح الدول الاخرى واقرب مثال هو الرغبة المجتمعية العراقية في التوجه نحو سـاحات الحرب في فلسـطين ولبنان وقبلها توجه المجتمع العراقي في الحرب ضـد داعش ؛ الامر الذي يؤثر في معدلات التشـــغيل والانتاجية التي تراجعت فيه الى مســـتويات كبيرة اثرت في اســـلوب المعيشـــة والامر نفســـه ينطبق على اسـتثمارات الطاقة البديلة التي من الممكن ان تؤدي دورا كبيرا في تنمية الموارد المالية للمجتمع لو تم التوجيه نحوها من قبل السـياسـات الحكومية ، وكذلك من قبل الافراد المؤثرين في المجتمع ، ويكون ذلك من طريق التوجيه الاعلامي خاصـة ونحن نشـهد ترويج للطاقة البديلة لكنه محدود لكنه في الوقت نفسـه مؤثر بالرغم من محدوديته لذلك يحتاج الى توجيه حكومي ، الامر الذي قد يحد من الفقر الذي يعاني منه المجتمع .

كما ان الرفاه الاجتماعي يتحقق من العمل على ضـمان مصـادر سـبل العيش الكريم للمجتمع والابتعاد عن الحروب فضلا عن ايصال الخدمات الاساسية للمواطنين التي تعد من العوامل الاساسية لبناء دولة الرفاه والتأسيس للعدالة الاجتماعية المتوازنة التي تضمن حقوق المجتمع كما ان حوالي نسبة 37% من الاسر في العراق تتمتع برفاه نسـبي في مجال تلبية الاحتياجات المجتمعية من الخدمات العامة وحوالي ربع المجتمع يقع

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ضـمن الفئات الهشـة والمحرومة حسـب احصـائيات 2010 . (الجهاز المركزي للإحصـاء اليونسـيف 2011)

فالعراق يعاني من ظاهرة الفقر التي تجتاح قطاعات واسعة من المجتمع وانه منتشر باستمرارية منذ سنوات طويلة ، وقد تعايش معه المجتمع في ظل تعاقب الكثير من الانظمة والحكومات بلا حلول جذرية لهذه الظاهرة ، وكان ذلك بسبب السياسات الخاطئة التي ادت الى تجذر مظاهر الفقر وبروزه بأقسى اشكاله في مناطق معينة من العراق ، فعلى الرغم من امتلاكه الثروات الطبيعية التي تؤهله في حالة استثمارها بالشكل المطلوب من الوصـول الى مصـاف الدول الغنية والمتقدمة ويمثل النفط ابرز تلك الثروات التي يتمتع بها العراق ، فبعد تأسـيس جمهورية العراق عام 1958 تحرر العراق من القيود الاسـتعمارية التي كانت تكبله وخطى بخطوات واسعة باتجاه التنمية والاصلاح الاقتصادي التي كانت تتسارع وتتباطأ في أوقات معينة تبعا للظروف والعوامل المحيطة به مما جعل العراق في مقدمة الدول العربية من حيث النمو الاقتصادي الرائد في الشـرق الاوسـط الا ان الحروب والازمات التي تعرض لها العراق منذ ثمانينات القرن العشـرين والى الان حالت دون استمرارية نهج التنمية .(طبرة ص 19(

ان هناك الكثير من المناطق التي غلب عليها طابع الفقر بسـبب الظروف التي مرت بها تلك المناطق على مدى عقود عدة جعل من المستحيل التفكير في التوجه الى الطاقة البديلة ؛ لأن المال سوف يكون مفقودا وان وجد فانه سيكون للحاجات الضرورية التي تضمن المعيشة اما مسألة توفير الكهرباء فأنها مرمية على عاتق الدولة بسـبب عدم قدرة الافراد على تلبية احتياجاتهم من الكهرباء ، فالكهرباء الوطنية الموفرة من قبل الدولة بالرغم من قلة تجهيزها الا انها تكون اقل تكلفة بسبب ان الدولة هي من تتكفل بإقامة مشاريعها ، فالإمر عكس المشـاريع القائمة على الطاقة البديلة التي يقيمها القطاع الخاص على الاماكن الخاصـة التي تحتاج الى اموال كثيرة ، فكثير من الافراد في المناطق التي اسـتهدفتها الانظمة السـابقة وعيشـتها في فقر مدقع لا يسـتطيعون اقامة تلك المشـاريع بسـبب نقص الاموال ونقص الوعي المجتمعي اللازم وحتى بعد تغيير نظام الحكم السابق فان الانظمة الحالية لم تقدم الحلول اللازمة للقضاء على سوء الاحوال المعيشية المتراكم الذي تعاني منه اغلب المحافظات الجنوبية لكن هناك بعض الاسـتثناءات في المحافظات التي كانت مسـتهدفة وتم التوجه نحو الطاقة البديلة من اجل اسـناد الطاقة الكهربائية الوطنية في المنازل انه فضـلا عن السـياسـات الحكومية السابقة في سوء الاوضاع المعيشية فان الحروب والازمات التي خاضتها الحكومة السابقة كانت ذات تأثير كبير على المناطق الجنوبية وعلى العراق بشـكل عام ، وهي قامت بمنع التوجه نحو التقدم التكنولوجي والتوجه بدلا عنه نحو التقدم العسكري ، الامر الذي أدى دورا كبيرا في عسكرة المجتمع العراقي فضـلا عن ذلك فهناك خاصـية الغيرة المفرطة التي يتميز بها المجتمع العراقي بحيث انه يقدم نفسـه فداء

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

للآخرين ، وكذلك يقدم ماله وما يملك فداء للآخرين ان هذه الغيرة المفرطة التي توارثها ابناء الامة العراقية قد تكون ميزة حسنة اذا رجعناها الى ماضينا وعاداتنا وتقاليدنا لكنها في الوقت نفسه اصبحت وبالا مؤلما على المجتمع العراقي بسبب انها جعلت الاستثمار والخدمات والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية عاملا ثانويا في نفسية الافراد في المجتمع العراقي حتى وقت قريب لكن مع دخول العولمة بإشكالها العديدة والمتنوعة ، الامر اخذ بالتغير لكن بقي الاعم الاغلب يفكر في العسكرة اكثر من الجوانب الترفيهية حتى ان اغلب الافراد البسطاء اذا امتلك جزءا من المال قد يكون اول ما يفكر في اقتناء السلاح قبل ان يفكر في اقتناء منظومات الطاقة البديلة .

التفاوت المعيشي بين المحافظات:

ان الحروب التي خاضها العراق والصراعات المحلية أسهمت في زيادة ظاهرة الفقر وتوسيع الفجوة التنموية بين المحافظات ، فالصراعات والحروب المدمرة قضت على منجزات التنمية واعاقت فرص الاستثمار وتدمير الاستثمارات القائمة والمساهمة في زيادة ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي .(الفارس ص 38) هذا ولم يقف العراق مكبل اليدين ، بل حاول معالجة الاختلالات الاقتصادية الموروثة والحالية ومتطلبات الاندماج مع التطور العالمي لكن القسوة الشديدة التي تعرض لها العراق اسست الى ظهور فجوة تنموية بين المحافظات العراقية اثقلت الوضع الاجتماعي وألقت بكاهلها على جميع افراد المجتمع .(منشورات وزارة التخطيط 2006 : 23)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

لكنها اختلفت في شدتها من محافظة الى اخرى فهناك محافظات تتمتع بمستوى اقتصادي عال واخرى مستواها الاقتصادي متدن ، وهناك محافظات ذات مستوى اقتصادي متوسط وهي الاغلب ، ويكون ذلك بحسب موارد المحافظة ومدى اهتمام الحكومة بها ومدى الجدية في العمل لدى الحكومات المحلية مثلا محافظة البصرة تعد من اغنى المحافظات العراقية من ناحية العمران ومن ناحية الانتاج ؛ فهي تنتج تقريبا 70 % من نفط العراق فضلا عن سائر المحافظات الاخرى مثل بغداد والانبار والنجف ومحافظات اقليم كردستان وفي نفس الوقت هناك محافظات فقيرة مثل الديوانية والسماوة وذي قار حيث ان هذه الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية من شأنها ان تحد من التوجه نحو الطاقة البديلة ، وذلك يعتمد على التفاوت في الدخول فمن الطبيعي الشخص الفقير لا يستطيع تنصيب منظومات الطاقة البديلة ؛ لأن امتلك المال فهناك حاجات ضرورية كثيرة بانتظاره ، ويجب ان ينفق عليها خاصة ان الكهرباء الوطنية المعتمدة على وقود الديزل مدعومة من قبل الحكومة ، وهي انسب ماديا للفقراء والامر على العكس تماما في المحافظات الغنية التي يستطيع افرادها القيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة المعتمدة على الطاقة البديلة.

فالمحافظات التي تصـــنف غنية هي التي تملك خزينا نفطيا وثروات طبيعية اكثر من غيرها وتتمتع به لكنها في الوقت نفســـه تعاني من فجوة بين صـــناعة النفط العراقية والصـــناعة النفطية العالمية وحتى ما بين العراق وبين الدول المجاورة له ؛ لأن الدول عملت على تطوير صـــناعتها بشـــكل مســـتمر في حين بقيت الشـــركات العراقية ضـــعيفة في التعامل مع معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية ، الامر الذي زاد من عمق الفجوة هو قلة الباحثين والدارسين في تطوير الصناعة العراقية ؛ لأنها معتمدة على الخارج اعتماد شبه تام في استيراد التقنيات وليست نابعة من الداخل .(حسن ص28(

كما ان تحليل مظاهر فجوات التنمية وانعدام المســاواة في التمتع بالحقوق الاقتصــادية والاجتماعية كما اظهرته المعطيات على ارض الواقع هي ضـــرورة القضـــاء على الفجوة بين الواقع وبين تطلعات المجتمع واهداف الدولة بضـمان الحياة الكريمة اللائقة ؛ لأن الانخفاض في مؤشـرات التنمية يعود الى اسـباب هيكلية مثل ظروف الحرب والخلافات السياسية الداخلية وضغوط القوى الخارجية ، وفي الواقع ان هذه العوامل كلها ادت الى تحول ديموغرافي وضـــغط ســـكاني حاد ومن غير المتوقع تحقيق الاســـتقرار من طريق الحوار الســياســي فقط ؛ لأن الاقتصــاد العراقي يواجه ســلســلة من الفجوات الاقليمية و المناطقية ، وعلى الرغم من التحديات التي تعترض طريق العراق الا انه لا يزال يمتلك فرصًا وطاقات تؤهله للقضاء على فجوات التنمية بينه وبين محيطه ، وكذلك بين المحافظات الداخلية ؛ إذ اظهرت المعطيات ان مشـــكلات العراق لا تحل من خلال دفعة المســاعدات الخارجية فقط ؛ لأن فجوات التنمية تعود الى حوالي اربعة قرون تقريبا .(مصــطفى 2022 : 2,4,6)

وان الفقر في العراق من الظواهر القديمة التي عانى منها العراقيون على الرغم من وجود مراحل تاريخية مر بها المجتمع العراقي اتســمت بالازدهار إلا ان ذلك لا يدوم بســبب العديد من المتغيرات التي مر بها المجتمع مثل الحروب والغزوات والصـراعات الداخلية فضـلا عن السـياسـات الاقتصـادية الخاطئة التي اتبعت في الاوقات الزمنية المختلفة والتي احدثت هدرا كبيرا في الموارد الاقتصادية وخلقت تفاوتا واسعا بين طبقاته الاجتماعية كما ان اهم اســباب الفقر في العراق وتوســيع الهوة وفجوات التنمية هو دخول العراق في الحرب مع ايران في ثمانينات القرن الماضـــي وكذلك حرب الكويت وما لحق بالعراق من اثار الحصـــار الاقتصـادي ثم الغزو الامريكي بعد 2003 وما تلاها من مظاهر العنف والارهاب وتدمير البنى المؤسـساتية كلها فاقمت من مظاهر الفقر وتوسيع الفجوة التنموية بين المحافظات .(رشم 2021 : 5)

وهناك رأي مختلف يرى ان جذور الفقر في العراق ليســت عميقة وبالإمكان معالجتها حيث ان اية موارد اضـافية محدودة قادرة على انتشـال الفقر وتغيير الوضـع المعيشـي للمجتمع العراقي ؛ إذ ان فجوة الفقر قدرت على مستوى العراق ب (4,5%) . (سعدون 2013 :457(

سوف نحاول استعراض الواقع المعيشي لبعض المحافظات ، فالفقر في العراق يتعدى نطاق الزمان المادي والعجز عن تلبية الاحتياجات الاساسية من الغذاء والمأوى والملبس وغيرها من الضروريات التي تشكل الحد الادنى من مستوى المعيشة فضلا عن حرمان العديد من الاسر العراقية من عوائد التنمية البشرية الصحة والتعليم ومستويات المعيشة ، فاذا عقدنا مقارنة بين المحافظات العراقية فتعد السليمانية ادنى معدل فقر فيها بينما محافظة المثنى تعد الاعلى في معدلات الفقر الاستهلاكي حيث تصل نسبة الفقر فيها الى 48% بينما القادسية اعلى معدل الفقر الشخصي ، وفي بغداد اجاب نحو 36 % انهم ليسوا راضين عن مستوى معيشتهم وفي محافظة النجف فان معدل الفقر الاستهلاكي فقط 10 % كما اجاب المبحوثون وعند مقارنة حدود الفقر بموجب هذه القياسات المختلفة نستطيع ان نرى ادنى حد للدخول والتي اشير اليها بأدنى حد للاحتياجات التي يبدو ان لها بعدا نسبيا وزيادة في ثروة الاسر وقد تبين من الاجابات ان الجزء الجنوبي يشكل اعلى نسبة من الفقر الاستهلاكي بينما اقليم كردستان اقل نسبة في الفقر في الوقت الذي يكون فيه الفقر الاستهلاكي ما يقارب 20 % في 2012 نستنتج ان الفقر متعدد الابعاد هو 35 % لكن الفجوة بين الفقر الاستهلاكي والفقر في التنمية البشرية هي الاكبر في الوسط حيث ان العديد من الاسر تعاني من حالات حرمان متعددة ، وقد تبين من الدراسة ان متغير التعليم واحد من اقوى المتغيرات ارتباطا في الفقر بالعراق ، وانه يمثل بعدا للعجز الواضح في راس المال البشري ؛ ففي سنة 2007 تقلصت الفجوة بين المحافظات فمحافظة صلاح الدين واحدة من المحافظات التي خفضت الفقر بشكل كبير وعلى النقيض من ذلك فأن محافظة نينوى زادت نسبة الفقر فيها والى الجنوب فان محافظة ميسان لديها نسبة 5% احتمالية الفقر مقارنة مع البصرة حسب احصائيات 2007 وبحلول عام 2012 كانت كل محافظة في المنطقة الجنوبية مرتبطة باحتمال اعلى للفقر بشكل كبير مقارنة مع محافظة البصرة من 20 % في ميسان الى 33% في محافظة القادسية . (كريشان ص 57-146 (

كما ان اختلاف النسب في الفقر بين المحافظات يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية اقتناء منظومات الطاقة البديلة ، فمن الطبيعي الشخص الفقير لا يستطيع اقتناء منظومات الطاقة البديلة؛ لان هناك حاجات ضرورية اولى من الطاقة البديلة يجب عليه توفيرها كما ان توفر الطاقة بأسعار معقولة نتيجة حتمية للنمو الاقتصادي والانتاج والرفاهية على المدى البعيد فضلا عن توفر امدادات الكهرباء بأسعار معقولة مهم للتقليل من الفقر والعوز للطاقة خاصة في الاسر المحرومة التي لا تستطيع ان تتحمل التكاليف المادية للمولدات الخاصة.(هاري استبيان , نعوم ريدان 2022 : 21 (

إن الدعم الذي تقدمه الحكومة للمولدات وكذلك للكهرباء الوطنية قد يقف ضد التحول نحو الطاقة البديلة علما ان الاسر الفقيرة في المحافظات التي تعاني من الفقر تعاني من محدودية دخلها حتى ان الطبقة

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

العاملة في المحافظات الفقيرة تختلف عن الطبقة العاملة في المحافظات الغنية ، فالبعض من اصـــحاب المشـاريع الكبيرة يفضـل اسـتخدام ايدي عاملة من المحافظات الفقيرة لكونها اكثر التزاما بالعمل واكثر حاجة اليه ، ان سبب هذه الاختلافات هو سياسي راجع للحكومة السابقة .

كما ان هناك من يرى وجود ســـبب اخر في ظهور الفجوة التنموية ، وهو نتيجة لمســـيرات التنمية الشاملة في الدول النامية بصورة عامة حيث ظهرت هذه الحالة فيها والتي تسمى الفجوة او الثغرة او القصور الذي يحدث في عملية التنمية الشـاملة سـواء على المسـتوى القطاعي او المكاني ، فهي ظهرت نتيجة الاهتمام بقطاعات معينة اقتصـــادية او خدمية او اماكن معينة على حســـاب قطاعات او اماكن اخرى بعبارة اخرى تركيز جهود التنمية على بعض الانشـطة الاقتصـادية او الخدمية على حسـاب اخرى ، وهذا يعود الى طبيعة النشـاط نفسـه او الى اسـباب السـياسـات المتبعة والاجراءات الحكومية التي تتبعها الدولة وطبيعة المكان الذي تكون امكانياته ضـــعيفة او معدومة ، وقد اخذت هذه الفوارق التنموية او الفجوات التنمية بين المحافظات اهتماما واسعا من قبل المخططين والباحثين ؛ إذ عدّ البعض ان قطاع الكهرباء هو الركيزة الاساسية للاقتصاد الوطني وان تطور القطاعات الاقتصـــادية المختلفة يعتمد على مقدار ما يسـتهلكه الفرد من الطاقة الكهربائية ويعد معيارا مهما في تقدير مســـتوى رفاهية الفرد والمجتمع كما ان احد اســـباب ظهور الفجوة التنموية بين المحافظات هو ســـوء التخطيط ؛ إذ نجد ان توزيع محطات انتاج الكهرباء مثلا غير جيد فكان من الاجدر انشـاؤها قرب مصـادر الطاقة (حقول النفط والغاز) بدلا من بعثرتها حول البلاد فضـلا عن اسـتخدام محطات توليد غازية لا يتوفر وقودها محليا في الوقت الحاضـر ؛ لذا من الضـروري التوسـع في اسـتخدامات مصـادر الطاقة البديلة للاســـتهلاك المنزلي والحكومي والزراعي ايضـــا القطاع الصـــحي يعد من القطاعات الحيوية لارتباطه بحياة المواطن ، ومن اهم مؤشرات التنمية البشرية وان تمتع الفرد بصحة جيدة مؤشرا للرفاهية اما العجز في الصـناعة العراقية فيعد العامل الاكبر في نشـوء الفجوة التنموية بين المحافظات حيث عانى القطاع الصـــناعي من حالة ركود وجمود لكونه تأثر بعدة عوامل خارجية وداخلية تمثلت قبل عام 2003 بالحصـــار الاقتصـــادي الذي ادى الى تجميد القطاعات الصـــناعية وانعدام امكانية ادخال المكائن وانعدام خطوط النقل والتكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطور السـريع في دول العالم وبعد 2003 ، فقد اصـبحت المنظومة الصـناعية عبئًا على الموازنة بسـبب نوعية الاقتصـاد المعتمد على تصـدير النفط فقط اما القطاع الزراعي فله دور مهم في تنوع الدخل الوطني و سد احتياجات الطلب المحلي على الغذاء والسلع لكنه يواجه تحديات الشحة المائية . (معادي 2019: 1 -47)

اذًا العراق يعاني من ارث متراكم من المصـاعب والتحديات حيث يعاني من فجوة تخلف وابتعاد عن التحولات الصناعية الكبيرة في العالم فضلا عن البنى التحتية المدمرة التي تعد سببا في ارتفاع تكاليف الانتاج

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وتزايد في البطالة والاقتصـاد الريعي المعتمد على النفط وتزايد ازمة السـكن والبطالة فلو كانت السـياسـات التخطيطية صـــحيحة لما عانى العراق من هذه الازمات ؛ لأنه يتمتع بقاعدة واســـعة من الموارد الطبيعية والاقتصـادية والبشـرية ، ان هذا التنوع يمكنه امتصـاص البطالة التي تعد من المشـكلات الرئيسـية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لذلك لابد من تكامل القطاعات ؛ لكي تحد من الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية؛ لان فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصـادية حقيقية او اي نوع من الاصـلاح السياسي باتجاه ترسـيخ سـلطة القانون وبناء دولة المواطنة والمؤسـسـات على اسـس ديمقراطية ، فالمشـكلة في العراق ليست مشكلة ندرة في الموارد ، بل هي مشكلة التقصير في استغلالها ، الامر الذي يؤثر على الواقع المعيش سلبا.(العنبكي 2012 : 32- 142)

الموارد العراقية وتحديات الواقع المعيشي:

ان الموارد العراقية الطبيعية كبيرة و انه بالإمكان ان يصبح العراق في مقدمة الدول اذا قام باستغلالها بشـــكل جيد ؛ فالأمر يعتمد على الموارد البشـــرية اكثر من الموارد الطبيعية ، فكثير من الدول التي تمتلك الموارد الطبيعية لكنها غير مسـتقرة ، وتعاني من ازمات عديدة تحول بينها وبين التقدم والقضـاء على الفجوة بين الاغنياء والفقراء ، الأمر الذي انتج العديد من المشكلات المؤسساتية التي تحول بينه وبين تحقيق التنمية .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

كما ان مشكلات التنمية الاقتصادية في العراق عديدة منها:

1- تبديد الموارد : وهي اهم مشكلة تواجه عملية التنمية في العراق

2- الفساد الاداري :

3- البطالة والفقر: وهي مشـكلة قائمة في اغلب المجتمعات النامية لكنها في العراق مسـتفحلة ولم تسـتطع الاجراءات الحكومية الحد من تأثيراتها

4- الديون :التي تعد من الاشكاليات الكبرى التي تعيق التنمية

5- الخدمات : يعاني العراق من قلة الخدمات بسبب الظروف القاسية من حروب الى حصار الى احتلال (موسى خلف , مليحة جبار (

وكذلك يعاني الاقتصاد العراقي من اشكاليات وتحديات كبيرة واسبابها داخلية وخارجية فعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية الا انه لا يزال ريعيًّا كما ان المشـاكل السياسية تتسبب في انعدام الوضـوح في الرؤية الاقتصـادية والخطط الاسـتراتيجية القادرة على حل كافة المشـكلات التي يعاني منها الاقتصـاد العراقي ، وقد نتج عن ذلك ضعف الجهاز الاداري الذي يقود الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل تفشي حالة الفساد الاداري والمالي ، وهناك بعض التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي منها:

1- التحديات الاقتصادية : ان الاقتصاد العراقي ريعي ؛ لان النفط يسهم بنسبة 44% في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة 93 % من اجمالي الصادرات كما ان الاقتصاد العراقي يعتمد في الاساس على الموارد النفطية في تغطية النفقات التشغيلية والاستثمارية مما يدل على ان التنمية تعتمد على هذا المورد ، الامر الذي اثر سلبا في سائر القطاعات الانتاجية الاخرى من مثل التدهور الذي اصاب الجانب الزراعي فضلًا عن ضعف الاستثمارات وقلة الامكانيات المالية فضلًا عن مشكلة الماء والتلوث في الهواء والتربة اما الجانب الصناعي فقد توقفت معظم المشاريع الصناعية بسبب انعدام الدعم الحكومي وانقطاع التيار الكهربائي وانفتاح السوق العراقي فضلًا عن ضعف نسبة مساهمة الصناعة العراقية في توفير مفردات البطاقة التموينية من 63 % قبل الاحتلال الامريكي الى اقل من 5% بعد الاحتلال.

-2التحديات الاجتماعية :تتمثل في العجز الكبير في المدارس والضعف في كفاءة التربية والتعليم وكذلك التحديات الصحية مثل شحة امدادات المياه الصالحة للشرب وعدم معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات وتفاقم ازمة السكن كما ان نسبة الفقر في تزايد وارتفاع البطالة وكذلك توجد تحديات متمثلة في ضعف الجانب الامني الذي عرقل اقامة الكثير من المشاريع وتفاقم ازمة السكن وارتفاع البطالة (فارس 2019 : 9-14(

و من المشكلات التي تواجه الدول ذات الاقتصاد الريعي هي تمويل التنمية المستدامة مع تذبذب حجم الايرادات المالية ، الامر الذي زاد من نسبة الفقر في العراق على نطاق واسع كما يعاني العراق من مشاكل كثيرة ، منها ما تعرض له السكان من النزوح بسبب الارهاب الذي ظهر بعد 2003 وكذلك من التحديات الاخرى التي يواجها العراق تحدي الحصول على الطاقة الكهربائية وساعات التجهيز وكما ذكرنا ان الاقتصاد العراقي يعتمد على مورد واحد لذلك يسمى ريعيا واحيانا يتحول الى شبه ريعي في اوقات معينة في موسم الانشطة السياحية وخاصة الدينية كما ان الرؤية المستقبلية لتطوير التنمية المستدامة في العراق تتطلب الاستثمار في البنى التحتية باستثمار راس المال المادي ويتمثل بتوفير الماء والكهرباء والنقل وبناء السدود والخزانات والطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها من الاستثمارات التي تهيئ البيئة المناسبة لقيام الاستثمار الخاص بتقليل كلفته وزيادة كفاءته مما يؤدي الى زيادة رفاهية المجتمع كما ان الاستثمار في رأس المال البشري لا يقل اهمية عن سائر الاستثمارات الاخرى؛ لأنه يركز على بناء الانسان وتطوير قدرته وكذلك فانه يرفع نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي وتجارب الدول خير دليل على ذلك ، ومن هذه الدول اليابان والصين وسنغافورة .....الخ . فالعراق يحتاج الى الاهتمام بالتعليم مثل محو الامية.(عبد الحسين 2022 : 1 , 49(

والأمية الالكترونية التي تعد شائعة في الوقت الحاضر في العراق باستثناء بعض جوانبها الخاصة بالتسلية حيث ان الدول المتقدمة لا تعد الذي لا يقرأ ولا يكتب اميًّا ، وانما الذي يجهل بالإلكترونيات هومن

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

يعد اميا و متخلفا كما ان الامية مرتبطة بالحرمان ، فالكثير من الافراد يفكرون في كيفية توفير قوت يومهم اكثر مما يفكرون في التعليم وعلى العكس من ذلك فنجد ان بعض الافراد قد يكون الحرمان عامل قوة لهم في سعيهم نحو التعليم ؛ لأنه كما هو معروف ان العلوم الاجتماعية نسبية غير مطلقة في قوانينها فكما ذكرنا ان المنطقة الجنوبية عانت كثيرا في الحقبة السابقة من الحرمان بسبب السياسات الحكومية السابقة لكنها مع ذلك رفدت المجتمع بالطاقات البشرية الفعالة على الرغم من شيوع البطالة فيها ، وعلى الرغم من تبدل النظام السياسي منذ ما يقارب ربع قرن من الزمان الا ان الوضع الاقتصادي للمناطق المضطهدة في السابق خاصة الجنوبية لم يتغير كثيرا بسبب سوء الادارات الحكومية المركزية والمحلية وغلاء الاسعار وارتفاع المعيشة ، الامر الذي يضر بالإفراد البسطاء اكثر من غيرهم ان هذه الاوضاع كفيلة بعدم التفكير في التوجه نحو الطاقة البديلة والرضا بالوضع الحالي كما هو عليه .

كما ان من الاسباب الاخرى لتزايد نسبة البطالة هو وجود الدولة الرخوة والذي يشكل عائقا حقيقيا ضد جهود التقدم والتنمية لذلك يتعين اتخاذ خطوات اصلاحية لتغييرها من طريق تقليص حجمها وتخليصها من مهامها ووظائفها غير الجوهرية وتركيزها على رسالتها الحقيقية ورفع كفاءة القائمين عليها .(الربيعي , 2010)

الاستنتاجات :

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

1- جذور الفقر عميقة في العراق ؛ إذ ترجع الى زمن سابق على العهد العباسي فمنذ ذلك الحين بدأت تظهر الصراعات في المجتمع

2- تؤدي التنشئة الاجتماعية دورا كبيرا في الصراعات ، فالبيئة هي التي توجه الافراد نحو السلوك المقبول اجتماعيا ، فالبيئات القاسية هي من تنتج الافراد القاسين ، والعكس صحيح.

3- قدم الانقسامات العرقية في المجتمع ، فالمجتمع العراقي كما تؤكده الدراسات متعدد الثقافات وغير موحد ؛ لذلك فالصراعات موضوع طبيعي.

التوصيات :

1- ضرورة الاهتمام بالجوانب التكنولوجيا خاصة فيما يخص الطاقة البديلة، وذلك من اجل مواكبة التطور العالمي في المجال التكنولوجي.

2- اعتماد الانارة المعتمدة على الطاقة البديلة خاصة في الطرق الخارجية وكذلك داخل المدن من اجل تقليل الضغط على الشبكة الوطنية واستغلال الثروات خير استغلال

3- ضرورة تخلي المجتمع عن بعض العادات غير الهامة واستبدالها بعادات توجه نحو التنمية المستدامة وبناء المجتمع

الخاتمة :

التوجه العراقي نحو الطاقة البديلة يسير في تقدم وبخطى بطيئة لكنه في حالة استمرارية غير متوقف خاصة ان الدول تشجع في التوجه نحو اقتناء الطاقة البديلة فقد لاحظت من اجراء الدراسة الميدانية ان مشاريع الطاقة البديلة التي اقامتها الحكومات المتعاقبة ليست قليلة لكن مع ذلك فهي تفتقر للصيانة الدورية والادامة؛ فالمقتنيات التي تستهلك لا تتم صيانتها كما هو الحال في انظمة انارة الشوارع التي تم انشاؤها في وقت سابق وكذلك قانصات الحشرات في بعض المزارع الحكومية وفي الوقت نفسه قد لاحظت ان توجه القطاع الخاص نحو ها في تزايد من طريق اقتناء العديد من الاجهزة التي تعمل على الطاقة البديلة سواء اجهزة البور بونك او اجهزة اللايتات التي تعمل على الطاقة البديلة او الالواح المنصبة فوق اسطح المنازل وكذلك سيارات الهايبرد وسائر المقتنيات الاخرى.

المصادر :

1- رشا عبد الرضا حمد دنان العطافي , جعفر طالب احمد الجنديل , الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة في العراق والعلاقة بينها وبين القطاع النفطي العراقي , مجلة واسط للعلوم الانسانية المجلد 16 , 2020

DOI :https://doi·org/10·31185/wjfh·vol 16·lss·58

2- د. علي وتوت واخرون , (2008) , المواطنة والهوية الوطنية , مطبعة العارف , بيروت – لبنان , الطبعة الاولى

3- انور محمود على , العنف ضد المرأة وانعكاساته على التنشئة الاجتماعية للأبناء , مجلة لارك , المجلد 7 , العدد 1 , 2025

https://doi·org/10·31185/lark·3720:DOI

4- اسحاق نقاش واخرون , (2006) , المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات , منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية , مطبعة الفرات للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , بغداد

5- كاظم نواف ابراهيم , (2015) , العنف السياسي في العراق المعاصر , دار الرافدين للنشر , بيروت

6- فالح عبد الجبار , (2010) , العمامة والافندي سسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني , ترجمة امجد حسين , مكتبة الفكر الجديد بيروت – لبنان

7- احسان محمد الحسن , علم الاجتماع السياسي , مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , بغداد , 1980

8- د. فريد جاسم , (2012) , العنف في العراق , دار ومكتبة البصائر , بيروت – لبنان , الطبعة الاولى

9- د. عماد عبد اللطيف سالم , (2001)الدولة والقطاع الخاص في العراق , الادوار – الوظائف – السياسات 1921-1990 , بيت الحكمة بغداد

10- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 (2009) الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا والمعلومات وزارة التخطيط , بغداد

11- محمد كاظم المهاجر , (1997) الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج , نيويورك

12- sheryle w·gary and deniel kaufmanns al corruption ' march ' 1998 'p9

13- الجهاز المركزي للاحصاء هيئة احصاء اقليم كردستان , (2010) العجز الغذائي في العراق بغداد , اب

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

14- الجهاز المركزي للإحصـاء اليونسـيف , (2011) التقرير الموجز وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , المسـح البيئي في العراق لسنة ,

15- حسـن طبرة , دور الفسـاد في تعميق مظاهر الفقر في العراق, مجلة النزاهة والشـفافية للبحوث والدراسـات , العدد السادس

16- د. عبد الرزاق الفارس , (2001) الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي الطبعة الاولى , مركز دراســات الوحدة العربية , بيروت ,

17- منشورات وزارة التخطيط , (2006) خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق , الجهاز المركزي للإحصاء في العراق

18- يحيى حمود حسن , دراسات في الاقتصاد العراقي , سلسلة كتب يصدرها المركز العراقي للدراسات , العدد 54

19- د. عدنان ياسـين مصـطفى , (2022) التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق , منظمة العمل الدولية بتمويل من الاتحاد الاوربي , الطبعة الاولى , بيروت – لبنان

20- د. محمد حســن رشــم واخرون , (2021) ظاهرة الفقر في العراق واليات معالجتها (دراســة حالة المثنى) 7مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية , مجلد 28 العدد 1

21- ياسـمين سـعدون صـليبي , (2013) اثر الفقر على المسـتوى التعليمي للسـكان , بحث مقدم في المؤتمر العلمي الرابع لاتحاد الاحصائيين العرب في فندق الرشيد في بغداد ,

22- ناديني كريشنان واخرون , تقرير عن الفقر والاحتواء والرفاه في العراق 2007 – 2012

23- هاري اسـتبانيان , نعوم ريدان , خارطة طريق اسـتراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق , مركز البيان للدراسـة والتخطيط مؤسسة فريدريش ايبريت

24- عثمان نمير معادي واخرون (2019)فجوات التنمية المكانية , وزارة التخطيط - بغداد

25- د. عبد الحسين العنبكي , (2012) اقتصاد العراق النفطي , الطبعة الاولى , مطبعة الساقي

26- أ.د. موسـى خلف عواد , مليحة جبار عبد , (2019) الدولة والتنمية الاقتصـادية في العراق , العدد 135 , التاريخ , مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية جامعة الكوفة

27- م.م. ناجي ســاري فارس , (2016) التحديات التي تواجه التنمية الاقتصــادية في العراق وســبل معالجتها, مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد الاول , العدد 37

28- م.م. سارة محمد عبد الحسين , (2022)تحديات التنمية المستدامة في دول الاقتصاد الريعي (العراق انموذجا) , مجلة كلية التربية جامعة واسط (1, 49)

29- د. فلاح خلف الربيعي (2010) هل يمكن الخروج من حالـة الدولـة الرخوة في العراق , الحوار المتمدن , العدد 2921, www· ahewar ·org

References: :

1·Dr. Ali Watoot et al. (2008), Citizenship and National Identity, Al-Aref Printing Press, Beirut, Lebanon, First Edition.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

2·Ishaq Naqash et al. (2006), Iraqi Society: Sociological Excavations in Ethnicities, Sects, and Classes, Institute for Strategic Studies Publications, Al-Furat Printing and Distribution Press, First Edition, Baghdad.

3·Kazem Nawaf Ibrahim (2015), Political Violence in Contemporary Iraq, Dar Al-Rafidain Publishing, Beirut.

4·Faleh Abdul Jabbar (2010), The Turban and the Civil Servant: The Sociology of Religious Protest Movements, translated by Amjad Hussein, New Thought Library, Beirut, Lebanon.

5·Ihsan Mohammed Al-Hassan (1980), Political Sociology, Ministry of Higher Education and Scientific Research Press, Baghdad.

6·Dr. Fareed Jassim (2012), Violence in Iraq, Dar Al-Basair Library, Beirut, Lebanon, First Edition.

7·Dr. Emad Abdul Latif Salem (2001), The State and the Private Sector in Iraq: Roles, Functions, Policies 1921-1990, Bayt Al-Hikma, Baghdad.

8·National Development Plan for 2010-2014 (2009), Central Organization for Statistics and Information Technology, Ministry of Planning, Baghdad.

9·Mohammed Kazem Al-Muhajir (1997), Poverty in Iraq Before and After the Gulf War, New York.

Sheryle W. Gary and Daniel Kaufmann, Corruption, March 1998, p. 9.10

11·Central Organization for Statistics and Kurdistan Region Statistics Authority (2010), Food Deficit in Iraq, Baghdad, August.

12·Central Organization for Statistics and UNICEF (2011), Summary Report of the Ministry of Planning and Development Cooperation, Environmental Survey in Iraq.

13·Hassan Tabra, The Role of Corruption in Deepening Poverty in Iraq, Journal of Integrity and Transparency for Research and Studies, Issue 6.

14·Dr. Abdul Razzaq Al-Fares (2001), Poverty and Income Distribution in the Arab World, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut.

15·Ministry of Planning Publications (2006), Map of Deprivation and Living Standards in Iraq, Central Organization for Statistics in Iraq.

16·Yahya Hamoud Hassan, Studies in the Iraqi Economy, a series of books published by the Iraqi Center for Studies, Issue 54.

17·Dr. Adnan Yaseen Mustafa (2022), Demographic Transition and Social Changes in Iraq, International Labor Organization, funded by the European Union, First Edition, Beirut, Lebanon.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

18·Dr. Mohammed Hassan Rashem et al. (2021), The Phenomenon of Poverty in Iraq and Mechanisms to Address It (Case Study of Al-Muthanna), Journal of Law and Humanities Studies, Volume 28, Issue 1.

19·Yasmin Sadoun Sulaibi (2013), The Impact of Poverty on the Educational Level of the Population, research presented at the Fourth Scientific Conference of the Arab Statistical Union, Al-Rasheed Hotel, Baghdad.

20·Nandini Krishnan et al., Report on Poverty, Inclusion, and Welfare in Iraq 2007-2012.

21·Harry Estebanyan and Naoum Redan, A Strategic Roadmap Towards Energy Transition in Iraq, Al-Bayan Center for Planning and Studies, Friedrich Ebert Foundation.

22·Othman Numeer Muadi et al. (2019), Spatial Development Gaps, Ministry of Planning, Baghdad.

23·Dr. Abdul Hussain Al-Anbaki (2012), The Oil Economy of Iraq, First Edition, Al-Saqi Printing Press.

24·Prof. Dr. Mousa Khalaf Awad and Maliha Jabbar Abd (2019), The State and Economic Development in Iraq, Issue 135, Journal of the College of Education for Women for Human Sciences, University of Kufa.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

25·Lecturer Najee Sari Faris (2016), Challenges Facing Economic Development in Iraq and Ways to Address Them, Basra and Arabian Gulf Studies Center, University of Basra, Al-Ghari Journal for Economic and Administrative Sciences, Volume 1, Issue 37.

26·Lecturer Sarah Mohammed Abdul-Hussein (2022), Challenges of Sustainable Development in Rentier Economies (Iraq as a Model), Journal of the College of Education, University of Wasit, Issue 1, Volume 49.

·27 Dr. Falah Khalaf Al-Rubaie (2010), Can Iraq Exit the State of Weak Governance?, Al-Hiwar Al-Mutamaddin, Issue 2921, www.ahewar.org